المحاضرة الثانية:السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس

كانت تونس محطة أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية بسبب موقعها الجغرافي الهام، فاحتدم الصراع حولها في ظل ضعف الدولة العثمانية التي باتت عاجزة عن الدفاع عن ممتلكاتها، مما فتح المجال أمامها واسعا لالتهام المزيد من الولايات فكانت تعتبر الاستيلاء على تونس من حقها، وكانت تزعم أنه بوابتها نحو الشرق، وبالنسبة لإيطاليا التي خرجت للتو من حروب الوحدة التي كللت بالنجاح، فكانت لا ترغب أن تخسر تونس كمستعمرة لها بحكم قربها الجغرافي منها، وبحجة حماية مصالحها التجارية فيها، ولم تكن أنجلترا تنظر لتزايد مطامع فرنسا في منطقة شمال إفريقيا بعين الارتياح، خاصة أن موقع تونس الذي يشرف على مضيق صقلية يجعل مصالحها في هذا الطريق التجاري مهددة إذا تمكنت فرنسا من احتلالها. ولم يتوقف، الأمر عند هذا الحد بل هناك منافس آخر شرس وقوي خرج لتوه كذلك من حروب تُوجت بتحقيق الوحدة في ألمانيا التي كانت ترغب بشدة في أن يكون لها مستعمرات كما لغيرها من الدول باعتبارها دولة قوية هي كذلك. ولذلك لم يكن أمر الاستيلاء على تونس من طرف فرنسا بالأمر السهل، لكنها تمكنت من إقناع منافسيها خلال مؤتمر برلين 1878 فأزاحتهم من خلال اتفاقيات تسوية ذهب ضحيتها بلدان أخرى بطبيعة الحال، فمصر كانت من نصيب انجلترا مقابل تنازلها عن تونس، ومُنحت إيطاليا الحق في الاستيلاء على ليبيا، وأما ألمانيا فكان سكوتها من أجل إلهاء فرنسا وإبعادها عن فكرة المطالبة بإقليمي الألزاس واللورين اللتان تمكنت من الحصول عليهما بموجب معاهدة بعد الانتصار عليها في حرب السبعين سنة 1870. وهكذا بعد أن تمكنت فرنسا من تهيئة الظروف الدولية، وتمهيدها لصالحها أصبح عليها الآن أن تبحث عن ذريعة للتدخل كتلك التي افتعلتها في الجزائر(حادثة المروحة)، فقامت بدهاء وخبث بإغراق السوق التونسية بالبضائع الفرنسية ودفعت نظام الباي إلى أزمة اقتصادية انتهت بالإفلاس، فأغرقت تونس بالديون الخارجية، الأمر الذي سهل لها مهمة التدخل العسكري الذي جاء بعد افتعال سيناريو شبيه بما حدث في الجزائر كما سبقت الإشارة، فزعمت أن قبيلة تونسية (قبيلة خمير) توغلت داخل الأراضي الجزائرية الفرنسية وعليها التدخل لتأديبها ومعاقبتها فتدخلت برا عن طريق الجزائر، وبحرا عن طريق أسطولها الحربي الذي كان يترقب الوضع عن قرب وحاصرت بشكل سريع قصر الباي وأرغمته على توقيع معاهدة تسليم تونس أصطلح عليها اسم الحماية في 30 ماي 1881.

1-السياسة الإدارية في تونس:

الإدارة المركزية: وتتكون من:

الباي: احتفظت سلطة الحماية بمنصب الباي للأسرة الحسينية، لكن سلطته تراجعت كثيرا، وتقلصت مهامه أمام منصب المقيم العام الفرنسي، ولم يبق له من المظاهر السيادية، سوى الملبس والأبهة والتشريفات. وبعد أكتوبر 1882 لم يعد دوره يتعدى التوقع والختم على القرارات التي كان يصدرها المقيم العام وأعوانه.

الوزراء: كان هناك وزيران في بداية فترة الحماية، الوزير الأكبر، والذي يُسير جميع شؤون البلاد، بمساعدة المستشار، ويتبع لوزارة الخارجية والحربية، وبعد ذلك تم وضع حد لصلاحياته، وأصبحت سلطته شكلية.

وزير القلم والاستشارة: وهو الذي ينوب عن الوزير الأول أثناء غيابه، ويُشرف على المالية، وفي الأمر الصادر في فيفري 1945 أصبح وزير القلم يسمى وزير الدولة.

مجلس الوزراء: كان يتشكل أغلب أعضائه من الفرنسيين. وبعد الحرب العالمية الثانية عرف مشاركة التونسيين. وتم استحداث وزارات جديدة منها، وزارة العدل، والأوقاف سنة 1921، ووزارة الشؤون الاجتماعية سنة 1945. وفي عام 1947 ارتفع عدد الوزارات إلى ستة، بإضافة وزارة الصحة، والمالية، ووزارة الشغل والحماية الاجتماعية، ووزارة الزراعة سنة 1951.

الأجهزة المركزية للحماية: تتكون من: المقيم العام:

هو ممثل الحكومة الفرنسية لدى الباي، يساعده مجلس إداري لتسيير شؤون الحكم، ويعتبر ثيودور روستان الذي عين في 1881/11/10 أول مقيم عام فرنسي في تونس، ومن صلاحياته حق التصرف في موارد الدولة، وإعادة بناء النظم التونسية القديمة، وبموجب القانون الذي صدر في 1884/11/10، أصبح له حق التصرف بقبول جميع القوانين والمراسيم التي كان يصدرها الباي، بالاضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح، والتدخل في تنصيب الباي باسم فرنسا عند الاقتضاء، وله صلاحيات مطلقة في جميع الميادين.

الوزير المفوض: يعوض المقيم العام في حالة غيابه، ويراقب مصالح الإيالة والإقامة العامة، ومنصب نائب رئيس مجلس الوزراء الحكومة التونسية.

الكتابة العامة التونسية: هي جهاز رقابة على الأعمال الإدارية في تونس، يشرف عليه الكاتب العام بقتضى الأمر المؤرخ في 1883/2/4، حيث يترأس أعوان الإدارة المركزية، ويراقب ويصادق على مراسلات الوزير الأكبر، ويعرض القوانين، ويحفظ وثائق الدولة.

الإدارة العامة الداخلية:

تم استحداثها في 26 أفريل 1921، وتهتم بشؤون الأمن والبلديات، وتتولى مراقبة المصالح التابعة للكتابة العامة، كما تشمل: إدارة الأعمال والأوقاف، والأمن والسجون والصحة والشؤون الاجتماعية.

-**الإدارة المحلية:** أقرت سلطات الحماية على الصعيد الجهوي ما كان موجودا، واستحدثت ما يعرف بالمراقبات المدنية ومن خصوصيات الإدارة المحلية:

النظام القيادي (عمال النواحي التونسيون): القايد: هو ممثل الباي في الجهة التي يُديرها، ويعمل على استتباب الأمن، وجمع الضرائب، وله صلاحيات عدلية. وتعتبر هذه الوظيفة في الغالب وراثية. ويرأس القايد مجلس القائدية، وهو مكون من مندوبي المشيخات، وقد بلغ عدد القياد سنة 1883، 73 قايدا، يقيم 12منهم فقط في العاصمة تونس ويقيم الآخرون في جهات مختلفة.

المراقبة المدنية: قامت فرنسا بإحداث مراقبات مدنية سنة 1884 إثر إلغاء اللجنة المالية العالمية، وبلغ عددها عشرون مراقبة مدنية، وهو ما يعادل واحدة لكل قيادتين، ويتولى رئاستها مراقب مدني، يقوم بإصدار الأوامر للقياد، ويساعده في أعماله نواب و"مشايخ"، وهو يتبع مباشرة للمقيم العام.

-**منطقة الجنوب التونسي** :أصبحت منطقة عسكرية ابتداء من سنة 1921، ويسير شؤونها ضباط في الجيش الفرنسي، خاضعون مباشرة لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام، ويمتاز الحكم العسكري بالقسوة وظلم السكان.

-**القضاء**: قامت حكومة الحماية بإنشاء محاكم فرنسية في مارس 1883، بدل المحاكم القنصلية للفصل بين الأوروبيين في الأحوال الشخصية، والأحكام المدنية والتجارية والجزائية. كما توجد المحاكم الإسلامية الشرعية، والمحاكم النظامية، ومحاكم الأحبار. كان القضاء التونسي تحت نفوذ الكاتب العام ولم تعمل سلطات الحماية على تطويره وتمويله رغم سوء تنظيمه، وقلة إمكانياته

2-**السياسة الاقتصادية:**

كان هدفها استغلال موارد البلاد الزراعية والمنجمية، وخدمة مصالح الجاليات الأوروبية في الميدان الاقتصادي على حساب التونسيين. وقد مست السياسة الزراعية المجالات التالية:

الزراعة:

ارتكزت السياسة الاقتصادية الاستعمارية في تونس منذ فرض الحماية، على انتزاع الأراضي من السكان، من خلال تشريع قوانين أبرزها القانون العقاري الصادر في جويلية 1881،الذي هدف إلى توسيع الرقعة الاستعمارية الفلاحية بالإيالة، من خلال السماح للمعمرين بشراء الأراضي، وتمكين المتملكين من عقود ملكية ثابتة، واقتناء أملاك الأحباس باعتماد أسلوب المضاربة، وكذا تحويل أراضي العروش والقبائل المسخرة لرعي المواشي إلى أراضي تابعة للدولة وفق المرسوم المؤرخ في 1 جانفي 1821، باستثناء بعض الأراضي الاشتراكية التي اعترفت فرنسا بتبعيتها لبعض القبائل، حسب مرسوم جانفي 1901. كما اعتمدت السياسة الزراعية على توسيع نطاق زراعة الكروم من طرف المزارعين الإيطاليين، وزارعة أشجار الزيتون في صفاقص.

واعتمد الاستعمار على تقنيات متطورة في الزراعة من حيث انتقاء البذور واستعمال الآلات الميكانيكية.

الصناعة:

ارتكز نشاطها على أساس الاستثمارات الفرنسية ومنها :

الصناعة الاستخراجية: عملت حكومة الحماية على التسهيل للباحثين عن الثروة المعدنية، حيث أنشأت حكومة الحماية مصلحة المناجم واستثمرت أموالا كبيرة فيها، وكانت الشركات الفرنسية تقوم بالتنقيب عن المعادن وخاصة الفوسفات الذي شرعت في استخراجه وتصديره منذ سنة 1899، وذلك استنادا إلى قانون مؤرخ في سنة 1883.

الصناعة التحويلية: عمل الاستعمار على تطويرها، خدمة لمصالحه ومصالح الدولة الفرنسية، وشجع المستثمرين الفرنسيين، حيث شهدت ما بين الحربين الازدهار، وتتمثل في صناعة الإسمنت والأصباغ، والصابون والجلود، تحويل المعادن، وتعليب الخضر والفواكه والخمور. وتجدر الإدارة إلى أن هذه الصناعة كانت تتطور على حساب الصناعات التقليدية التونسية التي لم تكن تلق نفس الاهتمام والمساعدات، مما أدى إلى تراجعها، وتوقف بعضها حيث انتقل العمال إلى المصانع الفرنسية.

الصناعة التقليدية: كانت نشيطة قبل الحماية، لكنها تراجعت وعرفت العديد من المشاكل والعراقيل في عهد الحماية، حالت دون تمكنها من الاستمرار والصمود في وجه المنتجات الأوروبية، ومن أبرز المشاكل التي كانت تعاني منها، القيود التي فرضتها سلطات الحماية على الجمعيات الحرفية، وإدماج فرنسا لتونس ضمن مجال جمركي محدد بعد 1890، مما نتج عنه إعفاء فرنسا تدريجيا من الرسوم. وتتمثل هده الصناعات في النسيج والخزف والألبسة والحرير والزرابي وغيرها.

التجارة: سيطر الاستعمار على التجارة الداخلية والخارجية، ومن أبرز ميزاتها :الجمركية المفروضة على سلعها مقابل إعفاء تونس من الرسوم على الحبوب والزيوت والمواشي. وكانت تجارة التونسيين تعتمد على تصدير زيت الزيتون والحبوب والخمور. وقد شجعت السلطات الفرنسية المستثمرين الأوروبيين، وساعدتهم على توسيع نشاطهم التجاري. وكانت ونس تصدر الزيت والحبوب والخمور، وتستورد المواد الكمالية والتجهيزات. وللسيطرة على الاقتصاد التونسي وخيرات البلد مدت سلطات الاحتلال شبكة من الطرق والمواصلات، وشقت الأنفاق وأنشأت الجسور، كما عملت على توسيع نشاط الموانئ، والسكة الحديدية لربط مدن البلاد ببعضها البعض. واستغلال الثروة المعدنية. وكان تطور الاقتصاد الاستعماري على حساب الشعب التونسي، الذي تراجعت تجارته، وكان يعيش البؤس والحرمان مقارنة بالفرنسيين.

3-السياسة الاجتماعية:

انعكست السياسة الاقتصادية على الجوانب الاجتماعية وفيما يلي أهم مميزات الأوضاع الاجتماعية بتونس في ظل الحماية والإجراءات الفرنسية التي مست هذا الجانب:

كان المجتمع التونسي يتكون من التونسيين والكراغلة واليهود، مع الاحتلال الفرنسي توافد الأوروبيون على تونس بأعداد كبيرة بتشجيع من حكومة الفرنسية، وكانت الأفضلية لهذه الفئة الأخيرة، فمن الطبيعي أن يترك لذلك آثارا سيئة على المجتمع التونسي المسلم، حيث نقل هؤلاء الغرباء دينهم وعاداتهم وتقاليدهم ونمط معيشتهم الغربي، وحاولوا فرض كل ذلك على التونسيين، فنتج عن ذلك ظهور آفات اجتماعية ومظاهر دخيلة على المجتمع التونسي كشرب الخمر علانية وكثرة الحانات والمواخير، والتدخين وغيرها من المظاهر السلبية. كما انتشرت ظاهرة الفقر والجهل والنزوح الريفي نحو المدن،

ومن أخطر السياسات التي وظفها الاستعمار الفرنسي في تونس والتي كان قد سبق أن وظفها في الجزائر هي سياسة والإدماج والتجنيس، ولكن تمسك التونسيين بقانون الأحوال الشخصية العربية الإسلامية حال دون نجاحها في هذا المسعى، ولذلك جاءت بقانون آخر كبديل يسمح للتونسي أن يصبح مواطنا فرنسيا

دون أن يتخلى عن أحواله الشخصية، وقد استهدف هذا القانون الفئة المثقفة وكان الغرض منه إحداث شرخ بين هذه الفئة وعامة الشعب. وتجدر الإشارة إلى أن الشعب التونسي تصدى لفكرة التجنيس حيث كان ينظر للمتجنس كمرتد ولا يصلى عليه عند وفاته ولا يدفن في مقابر المسلمين. وبالإضافة إلى سياسة الإدماج والتجنيس التونسيين عمل الاستعمار على تنصيرهم عن طريق بث رجال الدين المسيحيين في وسط السكان، وكان الكاردينال لافيجري قد بذل جهودا مضنية في سبيل تنصير التونسيين، لكنه لم يفلح. وحاول الاستعمار تدجين الطرق الصوفية وشيوخها وتوظيفهم لخدمة مصالحه الاستعمارية.

4-السياسة الثقافية والتعليمية:

عمل الاستعمار الفرنسي في البلدان المغاربية عموما على الترويج لثقافته الفرنسية الغربية في مختلف تمظهراتها وتجلياتها (من عادات وتقاليد ونمط المعيشة)، وعمل في الوقت ذاته على طمس معالم الحضارة العربية الإسلامية في هذه البلدان، بل سعى إلى محاربتها بكل ما أوتي من قوة ومن وسيلة، وكان هدفه إدماج السكان بطريقة غير مباشرة. وقد ركز في سياسته الثقافية على التعليم نظرا لأهميته وخطورته في نفس الوقت.

كان التعليم في تونس منتشرا ومزدهرا، حيث خضع لحركات إصلاحية، فكانت لا تخلو قرية من مدرسة ابتدائية كما ذكر المؤرخ التونسي ابن أبي الضياف، وقد استعملت فرنسا التعليم كوسيلة للتوغل السياسي والثقافي في البلدان التي خضعت لها أو تلك التي كانت طامعة في الاستيلاء عليها كما حدث في المغرب الأقصى حيث أسست به مدرستين قبل أن تتمكن من إخضاعه. وكان شعار الاستعمار في المغرب العربي عموما يجب إخضاع العقول بعد إخضاع الأجسام.

سياسة تعليمية في خدمة الجالية الأوروبية والمصالح الاستعمارية:

قامت هذه السياسة على:

-إهمال المؤسسات التعليمية التقليدية بالإبقاء على الكتاتيب على حالتها القديمة

-معارضة إصلاح التعليم الزيتوني وعدم دعمه باعتمادات إضافية إلى إعطاء الأولوية المطلقة للجاليات الأوروبية في التعليم بشتى مستوياته مما تسبب في تراجع عدد التونسيين المتعلمين من 4656 تلميذا سنة 1879 إلى 3289سنة 1906 علما أن المدارس المزدوجة الفرنسية العربية كانت تهدف إلى توفير الإطارات الضرورية لنظام الحماية.

الحد من المعاهد الثانوية ومن عدد التونسيين فيها مثل معهد كارنو الذي كان حكرا على الأوروبيين، ولا يضم إلا 40 تونسيا من جملة 900 تلميذا. ثم المدرسة الصادقية التي تراجع مستواها وتناقص عدد تلاميذها من 150 إلى 60 تلميذا. ثم الحد من التعليم المهني والعالي رغم بعث المدرسة المهنية إميل لوبي التي تعد 8 تونسيين من جملة 165 سنة 1906. استهداف الشخصية التونسية بتلقين التلاميذ أسس الحضارة الفرنسية المتعالية.

وفي الختام يمكن الاستشهاد بما قاله المؤرخ التونسي محمد الشريف الهادي أنه من باب الموضوعية العلمية أن نذكر الأعمال الجيدة والإنجازات الطيبة التي قامت بها نظام الحماية في تونس على جميع الأصعدة، على الرغم من أن المستفيد الأكبر من هذه المنجزات هي فئة الأقلية التي عرفت كيف تتغلغل في القطاعات المختلفة من خلال التعاون مع المعمرين كانت قد استفادت من هذا الوضع الذي رغم ما يمكن القول عنه فإنه أمكن لهذه الفئة ان تخرج من محيط المعاناة التي كان السواد الأعظم من الشعب التونسي يعاني منه.